

ما وراء حل الدولتين

تقرير معهد استراليا للدراسات والأبحاث الاستراتيجية



الاستجابات السياسية لتدمير فلسطين وانعدام الأمن في إسرائيل

نشر في تاريخ 6 فبراير 2025

التقرير من إعداد إيما شورتنيس وآلان بيهم وبوب بوكر

ترجمة خالد غنام – استراليا

مركز الانطلاقة للدراسات – 2025

الفهرس

3.....	مدخل المترجم بقلم خالد غنام.....
5.....	التمهيد.....
6.....	نبذة مختصرة.....
7.....	حول معهد أسترياليا.....
8.....	المقدمة.....
13.....	الوضع الراهن.....
17.....	السياق العربي.....
19.....	توقعات الحل.....
21.....	السياسة.....
22.....	الأونروا.....
24.....	حل الدولتين.....
24.....	محكمة العدل الدولية.....
25.....	القيم والمصالح وعلاقات التحالف.....
27.....	إلى أين؟.....
28.....	تجربة أوروبا.....
30.....	تجربة جنوب شرق آسيا.....
30.....	رابطة دول الشرق الأوسط؟.....

مدخل المترجم بقلم خالد غنام

لن تعترف الحكومة الاسترالية بالدولة الفلسطينية قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل. جملة سمعتها من أكثر من مسؤول كبير داخل حزب العمال الأسترالي الذي يدير الحكومة الفدرالية بعد فوزه بغالبية مريحة في بداية مايو 2025.

فعلى الرغم من أن السياسة الخارجية الاسترالية ثابتة بدعمها لحل الدولتين كطريقة وحيدة لحل الصراع في الشرق الأوسط؛ وهذا كان واضحاً من قبل السياسة الاستراليين بشكل عام (حزب الأحرار وحزب العمال). فقد حرصت الحكومة الاسترالية على دعم السلطة الفلسطينية والتعامل معها كشريك مستقبلي لتحقيق السلام.

إلا أن الحكومة الاسترالية وافقت على دعم قانون الكنيست الإسرائيلي "قانون تجميد أموال السلطة الفلسطينية المرتبطة بالإرهاب" الصادر عام 2018". فقامت وزيرة الخارجية الاسترالية في ذلك الوقت -جوليا بيثوب- بتجميد المنح المالية المباشرة للسلطة الفلسطينية، وتخفيض التعامل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية حتى تتوقف عن تشجيع الإرهاب ودعم أسر الإرهابيين حسب وصفها.

من جانب آخر، بدأت الحكومة الاسترالية بالحديث عن دعم مشاريع إنسانية لمساعدة الفلسطينيين عن طريق دعم مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها مؤسسة معاً وكذلك دعم المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين وعلى رأسها أونروا.

كان المعنى السياسي واضح من ذلك؛ بأن السلطة الفلسطينية سيتم إضعافها باستمرار إن لم تقبل بدخول تسوية نهائية وحل مشكلات إسرائيل. هذا الضغط يشمل البحث عن تمثيل آخر للفلسطينيين يكون بعيداً عن نفوذ السلطة الفلسطينية أو حركة حماس، في نهج تدمير للقيادة الفلسطينية.

ثم جاءت الاتفاقات الابراهيمية لتدمر المبادرة العربية الداعية لمقايسة الدول العربية كافة بالتطبيع مع إسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية على كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967. مما أفقد المفاوض الفلسطيني قوة ضغط هامة وجعل الحكومة الإسرائيلية تحقق أهدافها الإقليمية دون أن تضطر لتقديم أي تنازلات للطرف الفلسطيني.

في هذه الدراسة التي تم إعدادها قبل بدء موسم الحملات الانتخابية نصح مركز استراليا للدراسات والأبحاث الاستراتيجية بأن تلعب الحكومة الاسترالية دوراً هاماً بالشرق الأوسط، باعتبارها قوة متوسطة بهذا العالم، ولكن الحكومة الاسترالية غير مضطرة للتعامل مع السلطة الفلسطينية قبل أن تطور السلطة الفلسطينية نفسها وتعود إلى قوتها.

كما أن الدراسة لا ترى أن هناك مستقبل حقيقي لحل الدولتين بشكله القديم، وأن المستقبل القريب يجعل المجتمع الدولي يقبل بوجود احتلال إسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، ويقبل أن تكون منطقة شمال قطاع غزة منطقة خالية من السكان وأن إدارة الشؤون الداخلية

في قطاع غزة ستكون بإشراف دول عربية وتنفيذ ميداني لفلسطينيين من قطاع غزة ليس لهم انتماءات سياسية.

قد تكون الورقة البحثية أنجزت هدفها الحقيقي؛ وهي أنها قدمت بطريقة تقديمية للأحزاب الاستراتيجية رؤيا تتماشى مع السياسة الأمريكية الخارجية، ودفعتها بعيداً عن أي مجازفة السياسية تقترب مما حصل في أوروبا من اعتراف بدولة الفلسطينية وتجريم لممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين المحتلة وخصوصاً في قطاع غزة.

كما أن الدراسة قدّم أهمية خاصة لأستراليا بضرورة فهم الحاجة الماسة لإخراج المدنيين من قطاع غزة، فالوضع الحالي غير قابل للاستمرار، وأن الحكومة المصرية ستقبل بنهاية الحرب بفتح حدودها للهجرة الفلسطينية الطوعية، والتي قد تشمل هجرتهم إلى بلد ثالث مثل أستراليا.

كما أن الفكر السياسي الأسترالي الحالي يرى أن الاستقرار في الشرق الأوسط يعتمد على ضرورة إحداث تغيير كبير في طريقة اتخاذ القرار في دول الشرق الأوسط، وهذا يدفع الإسرائيليين والفلسطينيين قبل غيرهم، لضرورة الجلوس والحوار من ابتكار حلول جديدة.

طرح الورقة أمثلة للدراسة شملت السوق الأوروبية المشتركة ومجموعة آسيان، وهما مثالان هامين في طرق تكوين مجموعة اقتصادية ناجحة، وكذلك حل المشكلات السياسية بين الدول المتجاورة.

لكن مثال الشرق الأوسط مختلف تماماً، حيث أن عوامل معقدة تدخل في ثناياه أهمها احتلال الجيش الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية وكذلك احتلالها لإراضي في لبنان وسوريا، ولا يمكن أن يكون هناك إلغاء كامل للوجود السياسي للفلسطينيين، وأن تشكيل نخب سياسية فلسطينية جديدة بالوقت الحالي أمر في غاية الصعوبة خصوصاً في ظل الحرب المستمرة في قطاع غزة، وأن أي نخب سياسية جديدة لن يكون انتخابها سهلاً في ظل استمرار احتلال قطاع غزة، بل سيتم وصفها بأنها عميلة للاحتلال الإسرائيلي.

بينما قرأت الورقة الوضع الفلسطيني بأنها ضعيف ولا بد من استبداله بقيادة جديدة، إلا أنها لم تعتبر أن الحكومة الإسرائيلية اليمينية عائقاً في وجه السلام الإقليمي، ولم تتدخل بشؤون الداخلية الإسرائيلية وكأنها تعتبر مجازاً أنه وضع ديموقراطي جيد. وهذا مخالف لكافة الدراسات التقديمية التي تعتبر الحكومة الإسرائيلية الحالية متطرفة وغير مقبولة إقليمياً.

كما أن الورقة أغفلت ظروفات حل الدولة الواحدة الداعي لضرورة تشكيل دولة فلسطينية ديموقراطية من النهر إلى البحر يعيش فيها كافة الفلسطينيين والإسرائيليين مسلمين ويهود ومسيحيين بمساواة وعدالة، وأن هذا صوت الكثير من النشطاء الأستراليين الداعين للسلام. إلا أن الورقة قدّمت النهج السياسي الأسترالي بشكل واضح، ونرى أن الحكومة الأسترالية الجديدة اعتمدت النصيحة التي قدمتها هذه الورقة وتقوم بتنفيذها حرفياً.

التمهيد

على الرغم من وقف إطلاق النار المُبرم في يناير 2025، لا تزال التوقعات بالنسبة للفلسطينيين قاتمة.

في سعيها لتدمير حماس - وهو هدفٌ جذابٌ مفهومٌ ولكنه غير واقعي تمامًا - حوّلت إسرائيل غزة إلى أرضٍ قاحلةٍ غير صالحةٍ للسكن. قُتل ما لا يقل عن 46,000 فلسطيني، ربما غالبيتهم من النساء والأطفال وغير المقاتلين. ودُمّرت معظم مساكنها وبنيتها التحتية العامة. ونزح ما لا يقل عن 1.9 مليون فلسطيني مرةً أخرى.

في مواجهة احتمال استمرار دائرة العنف المُهينة المتبادلة في الشرق الأوسط، تحتاج أستراليا إلى معالجة عواقبها على مصالحها وعلى القيم التي نتمسك بها.

في هذه الورقة، نؤكد على أنه ينبغي لأستراليا في المستقبل القريب:

- ❖ مواصلة دعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة الدولة؛
- ❖ المساهمة بشكل كبير في الإغاثة الإنسانية (وخاصة من خلال الأونروا، على الرغم من حظرها من قبل إسرائيل) وزيادة المساعدات الأسترالية المباشرة؛
- ❖ التأكيد على دعم احترام القانون الدولي، بما في ذلك دعم نتائج محكمة العدل الدولية وتنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية من قبل أعضاء المحكمة.

مع ذلك، ينبغي على أستراليا، في هذا السياق، أن تتجنب الوقوع في فخّ نموذج حل الدولتين. وعلى وجه الخصوص، ينبغي على الحكومة الأسترالية تجنب الانجرار إلى التزامات بدعم، أو المساهمة في، ترتيبات حفظ سلام مؤقتة، سعيًا إلى حل الدولتين، في ظل غياب مسار واضح لتقرير المصير الفلسطيني.

قبل كل شيء، وفي سياق الاستجابة للوضع في غزة، والصراعات الأوسع في الشرق الأوسط، يجب على أستراليا الحفاظ على الاتساق بين القيم الديمقراطية التي نتمسك بها في الداخل باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من هويتنا، وتلك التي نسعى للدفاع عنها في الخارج.

ينبغي لأستراليا أن تُركز على تشجيع إسرائيل والفلسطينيين، والعمل معهما كلما أمكن، من أجل بناء شراكة اقتصادية وسياسية وأمنية متكاملة، من خلال التفاوض الصبور وبناء تحالفات تتجاوز الانقسامات القائمة، تُحقق المساواة بين اليهود والفلسطينيين.

حتى في غياب أي احتمال قريب لحل دائم لقضية الدولة الفلسطينية، ثمة حاجة إقليمية وعالمية إلى إيجاد توازن أكثر استقرارًا وقابلية للتنبؤ بين الطموحات الاستراتيجية والأهداف والمصالح للجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية.

بناءً على ذلك، قد يكون من المناسب، على المدى البعيد، النظر في سبل حشد الدعم لإنشاء منتدى فوق وطني يشمل الشرق الأوسط بأكمله، على غرار العمليات التي أدت في نهاية

المطاف إلى تشكيل الاتحاد الأوروبي، حيث صُممت الدبلوماسية والتفاوض والتوافق المتبادل لمنع تكرار الدمار المتبادل. ومع الدعم المستمر من الإدارة الأمريكية المستقبلية، قد تنشأ، مع مرور الوقت، بيئة أكثر ملاءمة لتسوية الصراع الفلسطيني بين الطرفين. ويمكن لأستراليا، بل ينبغي عليها، أن تلعب دورًا في دعم بناء السلام الحقيقي طويل الأمد.

نبذة مختصرة¹

على الرغم من وقف إطلاق النار المُبرم في يناير 2025، لا تزال التوقعات بالنسبة للفلسطينيين قاتمة. ففي سعيها لتدمير حماس - وهو هدفٌ مُغرٍ بالطبع ولكنه غير واقعي تمامًا - حوّلت إسرائيل غزة إلى أرضٍ قاحلةٍ غير صالحة للسكن. قُتل ما لا يقل عن 46,000 فلسطيني، ربما غالبيتهم من النساء والأطفال وغير المقاتلين. ودُمّرت معظم مساكنهم وبنيتهم التحتية العامة. نزح ما لا يقل عن 1.9 مليون فلسطيني مرةً أخرى. وفي مواجهة احتمال استمرار دائرة العنف المُدمرة في الشرق الأوسط، يتعين على أستراليا معالجة عواقبها على مصالحها وعلى القيم التي نتمسك بها.

في هذه الورقة، نؤكد على أنه ينبغي على أستراليا في المستقبل القريب:

- مواصلة دعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة الدولة؛
- المساهمة بشكل كبير في الإغاثة الإنسانية (وخاصة من خلال الأونروا، على الرغم من حظرها من قبل إسرائيل) وزيادة المساعدات الأسترالية المباشرة؛
- التأكيد على دعم الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك دعم نتائج محكمة العدل الدولية وتنفيذ أوامر المحكمة الجنائية الدولية من قبل أعضاء المحكمة الجنائية الدولية.

مع ذلك، ينبغي على أستراليا، في هذا السياق، أن تتجنب الوقوع في فخ حل الدولتين. وعلى وجه الخصوص، ينبغي على الحكومة الأسترالية تجنب الانجرار إلى التزامات بدعم، أو المساهمة في، ترتيبات حفظ سلام مؤقتة، سعيًا إلى حل الدولتين، في ظل غياب مسار واضح لتقرير المصير الفلسطيني.

فوق كل شيء، وفي سياق الاستجابة للوضع في غزة، والصراعات الأوسع في الشرق الأوسط، يجب على أستراليا الحفاظ على الاتساق بين القيم الديمقراطية التي نتمسك بها في الداخل باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من هويتنا، وتلك التي نسعى للدفاع عنها في الخارج.

ينبغي لأستراليا أن تُركز على تشجيع إسرائيل والفلسطينيين، والعمل معهما كلما أمكن، من أجل بناء شراكة اقتصادية وسياسية وأمنية متكاملة، من خلال التفاوض الدؤوب وبناء تحالفات تتجاوز الانقسامات القائمة، تُحقق المساواة بين اليهود والفلسطينيين.

حتى في غياب أي احتمال قريب لحل دائم لقضية الدولة الفلسطينية، ثمة حاجة إقليمية وعالمية إلى إيجاد توازن أكثر استقرارًا وقابلية للتنبؤ بين الطموحات الاستراتيجية والأهداف والمصالح المشتركة للأطراف الإقليمية الرئيسية.

بناءً على ذلك، قد يكون من المناسب، على المدى البعيد، النظر في سبل حشد الدعم لإنشاء منتدى فوق وطني يشمل الشرق الأوسط بأكمله، على غرار العمليات التي أدت في نهاية المطاف إلى تشكيل الاتحاد الأوروبي، حيث صُممت الدبلوماسية والتفاوض والتوافق المتبادل لمنع تكرار الدمار المتبادل. ومع الدعم المستمر من الإدارة الأمريكية المستقبلية، قد تنشأ، مع مرور الوقت، بيئة أكثر ملاءمة لتسوية الصراع الفلسطيني بين الطرفين. ويمكن لأستراليا، بل ينبغي عليها، أن تلعب دورًا في دعم بناء السلام الحقيقي طويل الأمد.

حول معهد أستراليا

معهد أستراليا هو مركز أبحاث مستقل متخصص في السياسات العامة، مقره كانبرا. يمول من تبرعات المؤسسات الخيرية والأفراد، بالإضافة إلى بحوث مكلفة. ندعم الأفكار، لا الأحزاب السياسية أو المرشحين. منذ انطلاقه عام 1994، أجرى المعهد أبحاثًا بالغة التأثير في مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فلسفتنا: مع بداية القرن الحادي والعشرين، تواجه مجتمعاتنا وكوكبنا معضلات جديدة. مستويات استهلاك غير مسبوقه تتعايش مع فقر مدقع. بفضل التكنولوجيا الحديثة، أصبحنا أكثر تواصلًا من أي وقت مضى، إلا أن المشاركة المدنية آخذة في التراجع. يستمر الإهمال البيئي رغم تزايد الوعي البيئي. ثمة حاجة ماسة إلى توازن أفضل. يمثل مديرو وموظفو وداعمو معهد أستراليا طيفًا واسعًا من الآراء والأولويات. ما يجمعنا هو إيماننا بأنه من خلال الجمع بين البحث والإبداع، يمكننا تعزيز حلول وأساليب تفكير جديدة.

هدفنا "أبحاث قيمة". ينشر المعهد أبحاثًا تُساهم في بناء مجتمع أكثر عدلًا واستدامةً وسلامًا. هدفنا هو جمع الأدلة وتفسيرها وتوصيلها، وذلك لتشخيص المشكلات التي نواجهها واقتراح حلول جديدة لمعالجتها. المعهد مستقلٌ تمامًا وغير تابع لأي منظمةٍ أخرى. تُعفى التبرعات لصندوق أبحاثه من الضرائب. يُمكن لأي شخصٍ يرغب بالتبرع القيام بذلك عبر الموقع الإلكتروني <https://www.australiainstitute.org.au> أو بالاتصال بالمعهد على الرقم 0261300530. يتيح موقعنا الإلكتروني الأمن وسهل الاستخدام للمتبرعين تقديم تبرعاتٍ لمرةٍ واحدةٍ أو شهريةٍ منتظمة، ونشجع كل من يستطيع التبرع بهذه الطريقة، فهي تُساعد أبحاثنا بشكلٍ كبير.

Level 1, 113 Canberra Ave, Griffith, ACT 2604

Tel: (02) 61300530

Website: www.australiainstitute.org.au

Email: mail@australiainstitute.org.au

ISSN: 1836-9014

المقدمة

لقد تضافرت معاناة فلسطين المطولة مع شعور إسرائيل العميق بانعدام الأمن، مما جعل حل مشكلة غزة مستحيلاً عملياً في المستقبل المنظور. وقد أدى الانخراط مع حزب الله وتوسع الحرب إلى لبنان، إلى جانب تبادل الصواريخ بين طهران وتل أبيب، إلى زيادة تعقيد المشاكل الاستراتيجية. من جانبها، لا تملك الولايات المتحدة سوى نفوذ محدود، كما أن الغموض الذي يسود جيران فلسطين لا يُشجع أياً من الأطراف الرئيسية على حل مشاكلها. بل إن قادتهم يزدادون تعنتاً.

تريد فلسطين أن تكون مثل جيرانها مصر والأردن ولبنان وسوريا - مستقلة، تتمتع بالحكم الذاتي، وتدافع عن نفسها، وعضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة، وقادرة على الدخول في ترتيباتها الدولية الخاصة.

أما إسرائيل، فلا تستطيع التفكير في حل يمنح أي شكل من أشكال السلطة الاستراتيجية أو الأمنية أو السياسية الخارجية المستقلة لأي حكومة قد تمارس السيادة على فلسطين بمصادقية.

فلسطين التي قد تتمتع باستقلال سياسي، واقتصاد قوي، وقدرة دفاعية، أو القدرة على إدارة علاقاتها مع جيرانها بشكل مستقل، هي لعنة على إسرائيل.

بالنسبة لإسرائيل، فإن النتيجة المفضلة (وإن كانت، في رأي مؤلفي هذه الورقة، غير مقبولة على الإطلاق) هي فلسطين لا تزيد عن كونها أرضاً محتلة، تعتمد على مواردها الخاصة في إدارتها، وخدماتها التعليمية والصحية والإسكانية.

الاحتلال بمثابة قمع، يدفع الفلسطينيين إلى الاستمرار في استخدام العنف المسلح كشكل احتجاجهم المفضل، اعتقاداً منهم أنه سبيلهم الوحيد إلى الاستقلال.

فلسطين مهمة

لقد شكّلت مراكز التبادل السياسي والثقافي والتجاري المتاخمة لشرق البحر الأبيض المتوسط - المعروف سابقاً باسم بلاد الشام - جسراً استراتيجياً خصباً بين أوروبا وأفريقيا وآسيا لآلاف السنين. ولا تزال كذلك.

علاوة على ذلك، تُشكّل قناة السويس والبحر الأحمر رابطًا بحريًا استراتيجيًا بين أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ. ونظرًا لاستمرار التنافس في الشرق الأوسط بين القوى الكبرى والجهات الفاعلة الأخرى في ظل نظام عالمي وإقليمي متغير، وتأثير هذا التنافس على الأمن الإنساني في المنطقة وخارجها، وارتباطها بالمجتمعات الغربية من خلال الهجرة والتنوع الثقافي، وغير ذلك الكثير، فإن ما يحدث في الشرق الأوسط على نطاق أوسع يهتم أستراليا.

قد يتساءل البعض عن سبب توجيه أستراليا أي جهد سياسي إلى منطقة تكون فيها مصالحنا المباشرة محدودة، وقدرتنا على التأثير فيها محدودة أيضًا. ورغم ادعاءاتنا بعكس ذلك، يبدو أن أستراليا هذه الأيام تميل إلى أن تكون أقل من وزنها.

نحن نختبئ وراء تواضع تصنيفنا ضمن "القوى المتوسطة" المزعوم، بينما في الواقع، وبصفتنا ثالث عشر أكبر اقتصاد عالمي (مقارنةً بروسيا) وعضوًا في مجموعة العشرين، فإننا بعيدون كل البعد عن أن نكون في "الوسط". قد نفتقر إلى الثقة بقناعاتنا على الساحة الدولية، لكننا لا نفتقر إلى القوة. نحن ببساطة لا نُقدّر القوة التي نملكها، والقوة التي تمنحنا إياها.

نظرًا لدفاعنا الطويل عن المبادئ الإنسانية ودعمنا لها في إدارة العلاقات الدولية، فإن أستراليا، وخاصةً بالتنسيق مع الدول ذات التوجهات المماثلة (وقد انضمامنا إلى كندا ونيوزيلندا عدة مرات للإعلان عن مواقف مشتركة بشأن الكارثة الإنسانية في فلسطين)، لا تمتلك القدرة على تعزيز النزعة الدولية البناءة في إدارة سياستها الخارجية فحسب، بل تتحمل أيضًا مسؤولية القيام بذلك.

كان أول تقرير قدمه برنامج الشؤون الدولية والأمنية المنشأ حديثًا في معهد أستراليا هو دراسته لعام 2020 بعنوان "مصالح أستراليا في الشرق الأوسط: حضور يبحث عن سياسة"². وقد جادل التقرير بأن لأستراليا مصالحتين رئيسيتين في الشرق الأوسط:

- على الأقل، تجنب العواقب الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للقوى العظمى والمنافسة العسكرية بين الدول وداخلها في المنطقة؛
- بناء التحالفات الدولية والعمل معها والتي تخلق وتدعم وتعزز مبادئ القانون الدولي التي يعتمد عليها ازدهارنا وأمننا على المدى الطويل.

وعلى هذه الخلفية، يتناول هذا التقرير مصالح أستراليا في غزة. وتماشياً مع الآراء المقدمة في عام 2020، يجادل التقرير بأنه لأسباب محلية ودولية، فإن ما يحدث في غزة مهم أيضًا لأستراليا.

² - Allan Behm, "Australia's interests in the Middle East: A presence in search of a policy", 15 January 2020 <https://australiainstitute.org.au/report/australias-interests-in-the-middle-east-a-presence-in-search-of-a-policy/>

منذ ثلاثينيات القرن الماضي، قدّم الغرباء العديد من مقترحات حل الدولتين لإنهاء الصراع المتجذّر بعمق في هويات الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد نقل معظمها، على الأقل في أذهان مؤيديها، مبادئ واقتراحات منطقية نسبيًا، ومنظمة فكريًا، وقابلة للدفاع عنها أخلاقيًا، وجذابة سياسيًا. لكن لا شيء في هذا الصراع منظمًا أو مرتبًا. لا يوجد تكافؤ أخلاقي بين هجوم حماس على مواطنين إسرائيليين أبرياء أو رد إسرائيل غير المتناسب على الأرض في غزة.

إحدى الفرضيات الأساسية لهذه الورقة هي أنه لم يعد هناك احتمال واقعي لتحقيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. لقد أصبح، مرة أخرى، فكرة متأخرة عن عصرها ومتقدمة عليه في آن واحد. في غياب التزام سياسي حقيقي بعلاقة مختلفة تمامًا بينهما، وهو التزام بات شبه مستحيل الآن بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023 المروعة ووحشية إسرائيل الساحقة في أعقابها، لا يمكن تحقيق السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على أساس الفصل الجغرافي والسياسي. حتى في لحظات الهدوء النسبي، ثمة تاريخٌ طويلٌ جدًّا، وجغرافيةٌ قليلةٌ جدًّا، ومسافةٌ ضيقةٌ جدًّا بين السياسة الداخلية الإسرائيلية والمقاومة الفلسطينية، واستعداد كليهما المُعلن للجوء إلى العنف، مما يمنع حدوث ذلك.

قبل أكثر من ثلاثين عامًا، نجحت عملية أوسلو – المبادرة الجريئة ولكن الهشة لتمهيد الطريق إلى السلام في فلسطين – في التغلب على تلك العقبات لفترة وجيزة من خلال حجب التناقضات الداخلية لحل الدولتين وراء ستار من الغموض، ومن خلال الأمل – أندر السلع في الشرق الأوسط – حافظت بشكل محفوف بالمخاطر على الزخم السياسي وراء هذه العملية.

لكن هذا الزخم تلاشى بعد مقتل فلسطينيين في الخليل عام 1994 على يد متطرف يهودي، واغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين على يد متطرف آخر، والإرهاب الفلسطيني (من عام 1994 إلى عام 2005، نفذت حماس وجماعات إرهابية فلسطينية أخرى أكثر من 150 هجومًا انتحاريًا، مما أسفر عن مقتل حوالي 1000 إسرائيلي) والترسيخ العنيف المستمر للمستوطنات اليهودية على الأراضي المصادرة والمحتلة. وعندما توقف التفاؤل الذي أدى إلى أوسلو، انتهى الرقص نحو الدولتين.

بعد عقدين من الزمن، تم تجاوز الخط، لكلا الجانبين، في 7 أكتوبر 2023 عندما ذبحت حماس ما يقرب من 1200 مواطن إسرائيلي مما أدى إلى الرد الإسرائيلي المدمر والقاسي والمستمر الذي أعقب ذلك.

إن الحرية التي منحتها إدارة بايدن لإسرائيل لمواصلة محاولتها تدمير حماس عسكريًا، حتى بدون نهاية سياسية واستراتيجية خروج إسرائيلية من الحرب، كانت سياسة غير مخففة وكارثة إنسانية للفلسطينيين. كما أثارت الطريقة التي تمت بها ملاحقة الحرب تساؤلات مهمة حول مستقبل إسرائيل أيضًا.

مهما كانت نهاية الصراع الحالي في غزة، فإن الآثار التراكمية لهذه الأحداث المروعة وإخفاقات سياسات القوى العظمى لن تُشعر بها إعادة توجيه المجتمع والسياسة الإسرائيليين في اتجاهات أكثر استدامة، ولا في انهيار الطموحات الفلسطينية في تقرير المصير وإقامة الدولة. وبدلاً من ذلك، سيشهد بالتأكيد تقريباً تعزيزاً لدورة من الضربات والضربات المضادة المستمرة والمهينة المتبادلة، والتي تتفاقم بسبب عدم التناسب في الموت والدمار الذي يُنزل بالجانب الفلسطيني.

يجب أن نتوقع أنه في غياب قاطع دائرة واضح، ستستمر دائرة العنف حتى يصل أحد الجانبين أو كلاهما إلى درجة من الإرهاق تستلزم إعادة النظر بشكل جذري فيما يعتبره كل منهما ضرورياً لمصالحه وهويته، وسلطته، ومصداقيته، ودعمه السياسي وشرعيته في المجتمع الدولي الأوسع، ومستقبل أطفاله.

مع استمرار هذا العنف، يتحدى مستقبل الفلسطينيين التنبؤ المبهم، بينما في الوقت الحالي، وفي أي ظرف من الظروف باستثناء حرب شاملة مع إيران، فإن ديمومة إسرائيل ليست موضع شك تقريباً. ولكن في عالم تغير بشكل لا رجعة فيه حول إسرائيل منذ إنشائها، فإن التناقضات والمرارة في قلب الصراع لم تكن أبداً أكثر وضوحاً. للأسف، ومهما كنا نتمنى أن نعتقد خلاف ذلك، نادراً ما كان لأراء اللاعبين الخارجيين حول الحلول المرغوبة لهذه المشاكل المترابطة أكثر من تأثير هامشي على سلوك الجهات الفاعلة المحلية.

وفي تعليقه على وحشية رد الفعل الإسرائيلي وتعنّته، كتب الأكاديمي الإسرائيلي وعالم الاجتماع دانييل بار تال Daniel Bar-Tal:

يبدأ الأمر بنزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين. وكثيراً ما يُوصَمون بالنازيين أو الإرهابيين، دون تمييز بين مقاتلي حماس والمدنيين الفلسطينيين. لفهم هذا، لا بد من فهم معنى "النازيين" لليهود - فهو الوصف النهائي للمجرم. يضاف إلى ذلك الانتقام والكرهية والغضب الذي أثارته أحداث السابع من أكتوبر. في المقابل، يسعى الإسرائيليون إلى ردع الفلسطينيين وتلقينهم درساً.

علاوة على ذلك، فإن نفس الشعور بالانفصال الأخلاقي والاستحقاق الأخلاقي الذي ظهر بين الفلسطينيين قد تجلّى أيضاً بين الجنود الإسرائيليين. تتأثر غالبية المجتمع الإسرائيلي بالإنكار والقمع فيما يتعلق بما يُرتكب بحق الفلسطينيين. كما تلعب الرغبة في إذلال الفلسطينيين دوراً في الحرب، ويتجلّى ذلك في العديد من الحوادث المهينة والمذلة، مثل إجبار الفلسطينيين على خلع ملابسهم، واغتصاب الأسرى، وكتابة شعارات على الجدران، وإجبارهم على تقبيل العلم الإسرائيلي، واستخدام الفلسطينيين كدروع بشرية في العمليات العسكرية، أو تدمير المنازل لمجرد التدمير³.

³ - Daniel Bar-Tal, "Daniel Bar-Tal, on the Israel-Palestinian conflict, before and after October 7 2023: In conversation with James Liu and Veronica Hopner, Wiley Online Library, 28 October 2024 <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/pops.13055>

بين الإسرائيليين، انهار الأمل في مستقبل سلمي. بين عامي 2006 و2017، اعتقد 29% من الإسرائيليين، في المتوسط، أن السلام الدائم ممكن. منذ هجوم 7 أكتوبر، لم يتمسك سوى أقل من نصف هذه النسبة (13%) بأمل حدوثه، بينما لا يتوقع 74%، وهو رقم قياسي، سلامًا دائمًا بين الجانبين⁴.

مع انحصار الإسرائيليين في خضم ألم حقيقي وغموض سياسي، ستتضاءل فرص التوصل إلى تسوية عملية أكثر فأكثر، مع عجز إسرائيل عن تحقيق أهدافها المعلنة بالقضاء على حماس. ومع معارضة المجتمع الدولي القاطعة لأوهام اليمين الديني بشأن التطهير العرقي، وعدم رغبته في مناقشة كيفية تعامل إسرائيل مع طموحات حماس التي لا تقل عنها إبادة جماعية، لا يوجد ما يدعو إلى توقع تغيير صمود إسرائيل أمام النصائح الخارجية. بل على العكس، سيزداد تصلبًا. إنه لأمر محزن للغاية أن تعجز حكومة إسرائيل عن منح شعب فلسطين التعاطف الذي طالب به الشعب اليهودي بحق عندما اتضحت فظائع المحرقة في منتصف أربعينيات القرن الماضي.

على الجانب الفلسطيني، وكما سيتم مناقشته لاحقاً، فإن التركيبة القاتلة من المرارة تجاه إسرائيل والولايات المتحدة بسبب المذبحة، والقيادة المتصلبة للسلطة الفلسطينية التي فقدت مصداقيتها في خضم متاعب الاحتلال، والمخاطر التي يفرضها صعود حماس الذي يبدو لا هوادة فيه على المستقبل الفلسطيني، تجعل التعامل مع الأطراف الخارجية ذا قيمة محدودة.

الحثُّ أمرٌ مقبول، بالطبع. فالدفاع عن المبادئ مهمٌ لمصالحنا. ويمكن اغتنام الفرص (كما فعل جيمس بيكر في أعقاب تحرير الكويت لإطلاق عملية مدريد، وبيل كلينتون مع مبادرة أوسلو). ويستحق المسؤولون الأمريكيون الثناء على جهودهم التاريخية في تفعيل مختلف المبادرات، التي عادةً ما واجهت مقاومةً من الكونغرس وغيره.

لا تزال الدول العربية تدافع عن مبادرة السلام التي أطلقتها عام 2002. لكن الفشل المستمر لهذه الجهود دليلٌ قاطع على أن القوى الخارجية لا تستطيع دفع عجلة إنهاء الاحتلال، وخاصةً في الظروف الراهنة. كما أنها لا تستطيع بناء السلام في ظلِّ فراغ سياسي داخلي.

بناء على ذلك، يوصي هذا التقرير الحكومة الأسترالية بما يلي:

- مواصلة الضغط من أجل وقف إطلاق نار مستدام في غزة؛
- المساهمة بشكل كبير في الإغاثة الإنسانية (وخاصة من خلال الأونروا، على الرغم من حظرها من قبل إسرائيل) وزيادة المساعدات الأسترالية المباشرة؛

⁴ - Gallup, Life in Israel after Oct. 7 in 5 Charts, 22 December 2023.
<https://news.gallup.com/poll/547760/life-israel-oct-charts.aspx>

- تأكيد دعم مراعاة القانون الدولي، بما في ذلك دعم نتائج محكمة العدل الدولية التي تنص على التدابير المؤقتة التي يتعين على إسرائيل اتخاذها لتجنب وقوع إبادة جماعية، بما في ذلك تنفيذ أوامر المحكمة الجنائية الدولية من قبل أعضاء المحكمة؛
- الامتناع عن التورط في نموذج الدولتين كأساس للتحرك الأسترالي عندما لا يبدو أي احتمال لمثل هذا الحل مرجحًا؛ وعلى وجه التحديد،
- تجنب الانجرار إلى التزامات بترتيبات حفظ سلام مؤقتة مفترضة، بزعم دعم بناء حل الدولتين، عندما لن يكون هناك في الواقع سلام للحفاظ عليه ولا دولة ثانية لإنشائها بينما ترفض إحدى الدولتين الاعتراف بشرعية الأخرى.

فوق كل شيء، يتعين على أستراليا، في استجابتها للوضع في غزة، والصراعات الأوسع في الشرق الأوسط، أن تحافظ على الاتساق بين القيم الديمقراطية التي نتمسك بها في الداخل باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من هويتنا، وتلك التي نسعى إلى الدفاع عنها في الخارج.

الوضع الراهن

كما أشير سابقًا، يقوم "الواقع الجديد" في غزة على نزوح وتشريد ما لا يقل عن 1.9 مليون شخص، ومقتل ما لا يقل عن 46 ألفًا، وإصابة ما لا يقل عن ضعف هذا العدد، ودمار هائل في المساكن والصرف الصحي والمياه والبنية التحتية الطبية وغيرها، بالإضافة إلى المجاعة والصدمات المجتمعية. أصبحت غزة الآن أرضًا قاحلة لا يمكن تصورها. وربما لا يمكن إعادة إعمارها. ويتفاقم الوضع أكثر بامتداد الحرب إلى حزب الله ولبنان، والاحتلال الانتهازي لأراضٍ إضافية في مرتفعات الجولان.

رغم حجم وصور الإرهاب المروع الذي شنته حماس ضد الإسرائيليين في السابع من أكتوبر، فإن ما حدث في ذلك اليوم المروع بات يُرى بشكل متزايد من قِبَل الجمهور العالمي في ضوء الأوهال التي شهدناها منذ بدء الرد الإسرائيلي. ينصب التركيز العالمي الرئيسي الآن على صور المدنيين الفلسطينيين الذين يعانون من الرد الإسرائيلي غير المتناسب، وبشكل متزايد على رفض إسرائيل الالتفات إلى أي انتقاد دولي لسلوكها في جعل غزة غير صالحة للسكن. يكاد يكون من المستحيل تصوّر مصالحة على غرار تجربة جنوب إفريقيا في ظل هذه الظروف. ومن غير المرجح محاسبة المسؤولين أو المدنيين، سواءً في حماس أو إسرائيل أو واشنطن.

لذا، ستبقى هذه الجراح دون أن تلتئم لأجيال من الإسرائيليين والفلسطينيين. ستبقى في الذاكرة الجماعية للفلسطينيين، حتى لو حافظت إسرائيل على علاقات مستقرة ومثمرة مع الحكومات العربية الكبرى - وهو أمر لا يزال يُناسب المصالح الاستراتيجية لهذه الأخيرة، ولكنه ليس مضمونًا بأي حال من الأحوال.

على هذه الخلفية، سيكون الهدف الإسرائيلي الرئيسي في المستقبل المنظور تدمير أي إمكانية لإعادة بناء حماس في غزة. ولكن حتى الآن، على الأقل، يبدو أن هناك انخفاضًا

طفيفاً في الإمكانيات العسكرية لحماس، ناهيك عن قدرتها على البقاء كفاعل سياسي مهيم على الجانب الفلسطيني.

قد تؤدي المناقشات حول شروط وقف إطلاق النار الرسمي في النهاية إلى تخفيف حدة الضغط العسكري الإسرائيلي. أو قد يواصل الإسرائيليون الضغط، مما يُخلف المزيد من الآثار المدمرة على الشعب الفلسطيني المحاصر.

لكن في كلتا الحالتين، قد لا يكون هناك "ترتيبات اليوم التالي بعد الحرب". وكما يؤكد المعلقون الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء، لا يوجد تكافؤ أخلاقي بين مذبحه 1300 إسرائيلي بريء وما لا يقل عن 46000 فلسطيني، كثير منهم من النساء والأطفال. لكن رد إسرائيل كان غير متناسب. "الأضرار الجانبية" ليست مبرراً للتدمير الشامل للناس والبنية التحتية. وقف إطلاق النار والمفاوضات المستدامة هما السبيل الوحيد للمضي قدماً.

إذا كان هناك وقف إطلاق نار دائم، ورهنًا بالتطورات العسكرية، فإن السيناريو الأكثر ترجيحًا على المدى المتوسط في جنوب غزة سيشهد انتقال السيطرة في البداية إلى لجان مخيمات اللاجئين المحلية، كما كان الحال خلال الانتفاضة الأولى من أواخر عام 1987 حتى تولت منظمة التحرير الفلسطينية السيطرة الفعلية على الأرض حوالي عام 1991. من شبه المؤكد أن حماس، التي تجاوزت فعليًا السلطات التقليدية في العقود الأخيرة، وخاصة بعد عام 2007، ستهيمن على هذه العملية.

في تحديد الوصول إلى الموارد، قد تلعب الولاءات الفصائلية دورًا مرة أخرى، لكن العوامل الرئيسية ستكون من يمكنه الوصول إلى الأسلحة، ومن سيكون مستعدًا لاستخدامها على أفضل وجه. وبقدر ما يسمح به الحظر الإسرائيلي، سيتعين على الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى تقديم التعليم والصحة وغيرها من الخدمات في تلك البيئة غير المستقرة والمهددة في بعض الأحيان. وسوف يستغرق ترميم المساكن والبنية الأساسية العامة الأخرى في ظل هذه الظروف عقوداً من الزمن، خاصة وأن إسرائيل، التي تركز على إمكاناتها في تحويل الأموال والمواد، ستستمر في تحديد مقدار الوصول الذي سيتم منحه لإعادة الإعمار.

سيظل شمال غزة، بما في ذلك مدينة غزة ومخيمات اللاجئين في المنطقة الشمالية والمناطق العازلة داخل غزة، خاليًا من السكان في الغالب، تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية. ومن شبه المؤكد أن أكثر من نصف سكان غزة سيظلون نازحين.

يتركز الآن حوالي 1.9 مليون شخص، يعانون من البرد والجوع، ويواجهون خطرًا متزايدًا من المرض وانهيار النظام الاجتماعي، في منطقة مساحتها 28 كيلومترًا مربعًا حول رفح. وقد أوضحت إسرائيل أنها تريد أن تظل المنطقة الحدودية المجاورة لرفح،

وهي اسمياً منطقة منزوعة السلاح مشتركة مع مصر، تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة فعلياً.

إذا ظلت الظروف المعيشية في غزة لا تُطاق، سواء عن قصد أو بغير قصد، فستواجه مصر، في نهاية المطاف، احتمال نزوح جماعي للاجئين الذين سيواجهون حرماناً جماعياً ومجاعة - وهو نزوح ربما تسهله إسرائيل. وإذا حدث ذلك، فرغم بقاء الطابع النظامي للحكومة المصرية، فإن التبعات السيادية والسياسية والأمنية على مصر ستكون وخيمة.

بالنظر إلى ما وراء غزة، ستبقى حماس الرمز الرئيسي للمقاومة الفلسطينية للاحتلال. ستكون أكثر تكيّفاً ومهارةً ورشاقةً وفعاليةً وتركيزاً وحرماً في الحفاظ على مكانتها في المجتمع المدني من أي بديل فلسطيني.

قيم حماس رجعية. لا ينبغي أن يكون لها مكان في مستقبل فلسطيني ديمقراطي. ولكن، كما هو الحال مع مرشديها العنيدون في الحرس الثوري الإيراني، فإن شعبيتها - أو انعدامها - ليست القضية الأساسية بالنسبة لحماس: الحقيقة البسيطة هي أنها ستظل أقوى من أي فاعل فلسطيني آخر. على الرغم من التكهّنات العرضية حول إنزال بديل لمحمود عباس لقيادة السلطة الفلسطينية، أو لقيادة إدارة مؤقتة في غزة، لا يمكن للإمارات العربية المتحدة ولا الحكومات العربية الأخرى، ناهيك عن الولايات المتحدة، أن تأمل في استبدال حماس في غزة بقيادة فلسطينية بديلة ودائمة.

التاريخ معلم مهم هنا: حيثما حاولت القوى العظمى فرض إدارتها وحكوماتها المفضلة - إيران، فيتنام، العراق، أفغانستان - كان الانهيار وفشل الدولة يتبع ذلك دائماً. ويجب أن نتذكر أن بريطانيا وفرنسا، بدعم ضمني من القوى الغربية الأخرى، حددتا الحدود السياسية للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، والتي تكمن عواقبها في جوهر المشاكل الحالية في فلسطين وبلاد الشام على نطاق أوسع.

إن الغطرسة التي تُغذي فكرة أن الشعوب ستختار الديمقراطية على النمط الغربي بدلاً من الأمن والكرامة، إلى جانب اللامبالاة السياسية والثقافية التي تُصاحب تطبيق هذا النوع من الإمبريالية الاستراتيجية، تُحكم على هذا النهج بالفشل.

جرّبت الولايات المتحدة تغيير النظام في غزة عام 2007، دون جدوى، في الكارثة التي أعقبت نجاح حماس في الانتخابات الفلسطينية - التي أُجريت هي نفسها بإصرار من إدارة بوش. ولأسباب مختلفة، فإن كل شخصية فلسطينية ذُكرت في المناقشات الحالية حول البدائل لغزة وقيادة السلطة الفلسطينية - ومن بينهم مروان البرغوثي ومحمد دحلان وسلام فياض - ستُشكّل بدايةً إشكاليةً للغاية.

ونظرًا لضيق ذات اليد في غزة، ولكن بالاستفادة من خبرتها القتالية هناك، ومع الدعم المُستمر من إيران، من المُرجح أن تُكثّف حماس جهودها لحشد الدعم في الضفة الغربية. ويتلقى حماس بالفعل مُساعدةً في هذا المسعى من مُستوطنين إسرائيليين مُتطرفين وعنيفين يستغلون الصراع الحالي لزيادة إرهاب الفلسطينيين هناك.

إذا نجا الجناح العسكري لحماس وحافظ على هيمنته داخل الحركة، فقد ينوي، في نهاية المطاف، مواجهة القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ربما بالتعاون مع الميليشيات المحلية التي تعمل الآن خارج سيطرة السلطة الفلسطينية. إن الضرر الذي لحق بغزة والقضية الفلسطينية، والمعاناة التي لحقت بالفلسطينيين العاديين بسبب نهج القاسي، لن يكون له تأثير رادع دائم على سلوكه.

على الرغم من التناقضات بين الالتزام الأصلي لمنظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات وحركة فتح بالكفاح المسلح، كان عرفات سياسيًا براغماتيًا. كان مسؤولاً عن تطور منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال التأثيرات المؤثرة للظروف والشخصيات، إلى منظمة تعاملية، وأحيانًا أنانية، ولكنها ذات دوافع سياسية. سعى عرفات، في المقام الأول، إلى الاعتراف به من قبل الدول الغربية والعربية كممثل للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وإقامة الدولة.

أما بالنسبة لقادة الجناح العسكري لحماس، فإن هويتهم ورمزياتهم وصلاتهم بإيران، والتبرير الأيديولوجي والديني لوحشيتهم، وانضباطهم الاستثنائي، كلها تركز على التزام حقيقي، شخصي وتنظيمي، بمواصلة الكفاح المسلح. وعلى عكس منظمة التحرير الفلسطينية، كان الصراع في أذهان القيادة العسكرية لحماس صراعًا وجوديًا دائمًا، وسيظل كذلك.

بدلاً من ذلك، إذا استعاد الجناح المدني لحماس هيمنته على الجناح العسكري، فقد تهدف حماس، في الوقت الحالي، إلى ترسيخ هيمنتها السياسية الحالية على منافستها حركة فتح العلمانية. وتستمر المناقشات مع فتح حول إنشاء حركة فلسطينية موحدة، وإن كانت حركة تُملي فيها حماس عمليًا شروط التعامل مع إسرائيل. وقد جدد مسؤولو حماس حديثهم عن قبول فعلي لهدنة طويلة الأمد، بشروط (مثل أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية) لا تستطيع أي حكومة إسرائيلية قائمة على الائتلاف قبولها.

في كلتا الحالتين، إلى جانب غارات جيش الدفاع الإسرائيلي وهجمات المستوطنين اليهود المتزايدة بشكل ملحوظ، فإن الآثار الرئيسية، في تقدير حماس، لإظهار الاستعداد والقدرة على التعامل عسكريًا مع إسرائيل ستكون زيادة تشويه سمعة السلطة الفلسطينية.

عمليًا، سيعزز هذا من القوة السياسية لليمين الإسرائيلي وجاذبيته، حيث تُؤيد عناصر مهمة منه بوضوح إمكانية - بل استحسانًا، من وجهة نظرهم - نزوحًا "طوعيًا" كبيرًا للفلسطينيين

من غزة إلى سيناء وما وراءها. تعتقد مصر، والمراقبون في غزة، وبعض المسؤولين في واشنطن (بناءً على تحذيرات أمريكية سابقة)، أن هذه هي النية النهائية لإسرائيل.

السياق العربي

في مصر، حيث المشاعر المعادية لإسرائيل أقوى منها في معظم الدول العربية الأخرى، فإن الرد على التهجير الجماعي (أو المغادرة الطوعية المفترضة) للفلسطينيين من غزة بالتهديد بتعليق العمل بنود معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي تتحكم بالانتشار العسكري قرب الحدود سيكون خطوةً تحظى بشعبية واسعة.

لكن عملياً، تفتقر مصر إلى أي خيارات عسكرية موثوقة لمتابعة النزوح وتعليق معاهدة السلام. إن قطع العلاقات بين الجيشين الإسرائيلي والمصري وأجهزة الاستخبارات من شأنه أن يُضعف السيطرة المصرية على أمنها في سيناء، والتهديد بذلك سيكون أقل جاذبية للقيادة المصرية من السعي لحشد الدعم الدولي للحفاظ على السيادة المصرية.

في الوقت الحالي، يُفضل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي طلب المساعدة المالية، لا سيما في ضوء انخفاض الوصول إلى عائدات قناة السويس، وتعزيز العلاقة مع واشنطن من خلال المساهمة في محاولات الوساطة بين إسرائيل وحماس. وكما اكتشف ناصر والعالم العربي عام 1967، فإن عواقب اتخاذ مواقف متشددة تجاه إسرائيل لا يمكن التنبؤ بها على نحو خطير.

سوف تستمر الدول العربية الأخرى، وكذلك الولايات المتحدة والأوروبيين، في الإشارة إلى حل الدولتين باعتباره النتيجة المفضلة لديها، ولكنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً عملياً لتحقيق هذا الهدف، ولن تفعل ذلك.

حتى دول الخليج العربية التي تنفر من حماس لديها أسباب استراتيجية وجيهة للتعامل البناء مع إيران، وكذلك مع واشنطن. ستدرك هذه الدول العوائق الهائلة المرتبطة بالانسحاب من أي ترتيبات مؤقتة مزعومة لغزة قد تقنعها الولايات المتحدة بالانضمام إليها. كما ستدرك أنه في غياب الاستعداد لمواجهة إسرائيل عسكرياً، سيعتبر الفلسطينيون أي التزام من جانب أطراف خارجية، بما في ذلك الدول العربية، بالوصاية الخارجية وحفظ السلام وسيلةً لترسيخ الاحتلال.

في غياب أي أفق واقعي لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل المنظور، ومع استياء جماهيرها من فشل الولايات المتحدة في استخدام قوتها (كما تراها) لوقف الحملة الإسرائيلية، وخاصةً في أعقاب 7 أكتوبر، ستفضل الحكومات العربية رؤية الإسرائيليين ينفذون، كمحتلين، حتى على حساب الفلسطينيين، بدلاً من تعريض أنفسهم للخطر.

في ظل غياب وقف إطلاق النار في غزة، وإدراكاً لمستويات الغضب الداخلي غير المسبوقة الموجهة ضد الولايات المتحدة في المنطقة، رفضت الدول العربية الرئيسية

الالتزام بدعم الجهود العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة لتقييد هجمات الحوثيين المباشرة على السفن (بما في ذلك الأصول البحرية الأمريكية) في البحر الأحمر دعمًا للفلسطينيين.

يدرك السعوديون والإماراتيون، من تجربتهم المريرة، أن الحوثيين المتوحشين والظلاميين - الذين تُشكل تكتيكاتهم نيابةً عن الفلسطينيين، عمليًا، تهديدًا أكبر لمصر منه لإسرائيل - لن يستسلموا للضغوط الخارجية، وخاصةً عندما يُنظر إليها على أنها تحريض من الولايات المتحدة نيابةً عن إسرائيل⁵.

إنهم يدركون أن العلاقة بين الحوثيين وإيران مهمة للغاية بالنسبة للإيرانيين، الذين يسعى القادة العرب إلى علاقة أكثر توازنًا وقابلية للتنبؤ معهم، في وقتٍ يُصبح فيه التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على النظام الأمني الإقليمي، من وجهة نظر العرب، موضع تساؤل.

كما يُدركون أن العلاقة مع الحوثيين معقدة، وليست تحت سيطرة طهران بالكامل. وبينما يظل المستقبل السياسي لليمن نفسه موضع نزاع بين عملاء الرياض وأبو ظبي، وغيرهما من الأطراف المهتمة، فإن إمكانية استئناف الحوثيين للانتقام من النفط والبنية الأساسية الأخرى في دول الخليج يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

على الرغم من الانتشار البحري بقيادة الولايات المتحدة، يبقى التوصل إلى اتفاق مع الحوثيين، ربما بوساطة عُمانية، في سياق وقف إطلاق النار في غزة فقط، شرطًا لتجنب صراع شامل بين إسرائيل وحزب الله أو إيران.

وراء قضية غزة تكمن أسئلة استراتيجية أوسع نطاقًا - منها دور شركاء إيرانيين مثل الحوثيين - تتعلق بالعلاقات بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل. في غضون ذلك، لا يرى أي محلل جاد للحوثيين والديناميكيات الداخلية لحكمهم أن نشر القوات البحرية والضربات العسكرية ضدهم، أو ضد داعمهم الإيرانيين، سيحقق نتيجة أكثر ديمومة من نتيجة تعتمد على أن تضمن الولايات المتحدة أولاً وقف إطلاق نار في غزة، تليها دبلوماسية عربية داخلية صبورة ومعقدة ودؤوبة.

يبدو أن ردع الحوثيين أملٌ بعيد المنال، وليس خيارًا استراتيجيًا يُرجح نجاحه.

قد تفاقم كل هذا، بطبيعة الحال، بإعلان الجماعة المسيطرة على دمشق تنصيب نفسها حكومةً لسوريا بقيادة أحمد الشرع، وحظر حزب البعث الحاكم سابقًا، وحل الفصائل المسلحة المختلفة (بما فيها هيئة تحرير الشام)، وتعليق العمل بالدستور. وبينما يُضفي هذا بعض الوضوح السياسي، يبقى استقرار سوريا محل شك.

⁵ - Sarah Phillips, Why US Strikes will only embolden the Houthis, not stop their attacks (...) The Conversation, 23 January 2024. <https://theconversation.com/why-us-strikes-will-only-embolden-the-houthis-not-stop-their-attacks-on-ships-in-the-red-sea-221588>

توقعات الحل

إن الحديث عن إعادة إحياء السلطة الفلسطينية لا طائل منه، لأن ضعفها - مثل قوة حماس - مرتبط ارتباطاً مباشراً بالاحتلال. وتكثيف الاحتلال في الضفة الغربية أكثر احتمالاً بكثير من اتخاذ خطوات لمعالجة القضايا الأيديولوجية والأمنية وغيرها التي ينشأ عنها.

على الجانب الإسرائيلي، انهار دعم حل الدولتين⁶. لن يكون هناك داخل إسرائيل تفويض سياسي لإجلاء المستوطنين اليهود، أو معالجة قضية اللاجئين، أو حل قضايا القدس المتعددة الأوجه، أو إزالة الإهانات اليومية التي يعاني منها الفلسطينيون. لن يرضى الإسرائيليون ولا الشتات اليهودي بحرب أهلية لإزالة المستوطنين الملتزمين أيديولوجياً من إجمالي أكثر من 730 ألف يهودي يعيشون الآن في احتلال غير قانوني للضفة الغربية والقدس الشرقية.

كما هو الحال في الضفة الغربية، ستسعى إسرائيل، باستهدافها ما يُنظر إليه على أنه تهديدات لأمنها، إلى تفويض مصداقية أي ترتيبات انتقالية مزعومة لغزة لدى الفلسطينيين. كما وجدت الجالية اليهودية ذات التوجه الليبرالي في فلسطين في عشرينيات القرن الماضي، فقد أعاق العنف أيضاً إمكانية تطوير نهج ثنائي القومية بين الإسرائيليين كبديل للاحتلال. لم يتعاف اليسار الإسرائيلي، سياسياً أو فلسفياً، من الشعور العميق بالخيانة الناجم عن الانتفاضة الثانية قبل عقدين من الزمن.

في المستقبل المنظور، ستصر إسرائيل على الحفاظ على امتيازات الهوية اليهودية في دولة يهودية. هذه القيمة جوهرية في المفهوم برمته: بالنسبة لمعظم اليهود، هي ما يعنيه أن تكون إسرائيلياً. ومع ذلك، ستكافح إسرائيل، عسكرياً ونفسياً، لإعادة بناء شعور بالثقة الشعبية في قدرتها على هزيمة أو ردع أعدائها اللدودين، حماس، والأهم من ذلك، حزب الله⁷.

يواجه الإسرائيليون خيارات وجودية. بإمكانهم اختيار الحفاظ على التمييز المنهجي المستمر، وربما تكثيفه، الذي تمارسه أقليتهم العرقية والدينية على الأغلبية الفلسطينية - نظام الفصل العنصري. لكن في غياب دولة فلسطينية، لم يعد يُنظر إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والفكرة الأساسية للحصرية اليهودية، على أنهما متنسقان مع القيم الغربية الليبرالية، خاصة بين أجيال ما بعد الحرب في الولايات المتحدة وأماكن أخرى. إذا كان هذا هو خيارهم، فمن المرجح أن يحظى الإسرائيليون بتعاطف أقل، وخاصة بين الجماهير غير اليهودية في الخارج، من أي وقت مضى.

⁶ - Gallup, Life in Israel after Oct. 7 in 5 Charts, 22 December 2023.

<https://news.gallup.com/poll/547760/life-israel-oct-charts.aspx>

⁷ - https://foreignpolicy.com/2023/12/26/a-future-look-back-at-israels-war-on-hamas/?utm_source=Sailthru&utm_medium=email&utm_campaign=Editors%27%20Picks%20-%2012262023&utm_term=editors_picks

في الواقع، سيؤدي استخدام إسرائيل للقوة المفرطة في غزة إلى تكثيف استنكار الغرب ونفوره تجاهها - وهو خطر كبير على إسرائيل نتيجةً لتزايد العلمانية السياسية والاجتماعية في الغرب. كما عزز استخدام إسرائيل للقوة المفرطة جاذبية وجهات نظر ما بعد الاستعمار بين السكان الأصليين وغيرهم من النشطاء في الدول الغربية، بما في ذلك أستراليا، وكذلك في "الجنوب العالمي". ينبع هذان الاتجاهان من عوامل هيكلية واجتماعية أوسع نطاقاً، وإن كانت مترابطة، إلا أنها ليست متصلة مباشرة بالصراع، ولكنها تُشكّل لإسرائيل معضلات سياسية واستراتيجية خطيرة لا تستطيع حلها ولن تُحلّها.

كبدل، قد يسمح الإسرائيليون بمحاولة تطهير عرقي من قِبَل اليمين، على حساب استقرار علاقات إسرائيل مع مصر والأردن، وربما أيضاً الإضرار بعلاقات إسرائيل الناشئة مع دول الخليج العربية. في الواقع، قد يكون تمهيد الطريق السياسي لمثل هذه العملية جارياً بالفعل داخل الأوساط المتعاطفة في الولايات المتحدة تحت ستار تشجيع قبول "المغادرة الطوعية" لأسباب إنسانية.

إذا حُرّم الفلسطينيون (باستثناء حماس) من حق تقرير المصير، فسيصرون على المساواة لجميع القاطنين بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط - أي وضع حدّ للامتياز اليهودي المؤسسي. سيفعلون ذلك بمهارة متزايدة وصدى في عرض قضيتهم على الجمهور العالمي، وخاصةً على جيل الشباب من الناشطين. إنه، في نهاية المطاف، مطلب واضح. المساواة هي، وينبغي أن تكون، طموح عالمي.

من غير المرجح أن تكون حماس قد أعدت برنامجاً سياسياً للاستفادة من أي نفوذ قد تكون اكتسبته من أحداث السابع من أكتوبر على السلطة الفلسطينية أو إسرائيل. لكنها سترفض تماماً، بطبيعة الحال، مفهوم الدولة العلمانية الديمقراطية، تماماً كما سترفض تماماً ضمان حماية حقوق اليهود على حساب المسلمين.

حتى أولئك الفلسطينيون الذين يسعون إلى النأي بأنفسهم عن حماس وأحداث السابع من أكتوبر لن يُحرزوا تقدماً يُذكر نحو بناء السلام مع الإسرائيليين أو مع غيرهم ممن اعتمدت عليهم إسرائيل طويلاً في الدعم. وقد بلغ هؤلاء الأخيرون الآن مستوى جديداً من القلق والعزيمة بسبب الأوهال التي عاشها الإسرائيليون، والمخاوف من تصاعد معاداة السامية - وهي نقطة انطلاق شديدة الحساسية، وأحياناً مُستغلة بشكل مفرط - في المجتمعات الغربية. وقد تأججت هذه العودة، بدورها، بسبب الأدلة البصرية الدامغة على معاناة الفلسطينيين.

على هذه الخلفية، وبغض النظر عن أي حكومة ستحكم إسرائيل المنكوبة بعد عام من الآن، أو من سيمثل الفلسطينيين، فمن المرجح أن تتصلب مواقف الجانبين. فبدون ثقة أو احترام متبادلين، في ظل العنف المدمر، والخوف من نقاشات مفتوحة حول مستقبلهما، من غير

المرجح أن يكون الإسرائيليون ولا الفلسطينيين مستعدين لمناقشة، ناهيك عن تحديد، لجمهورهم السياسي المتشكك، ما قد يقبلونه كبدايل لمواقفهم الحالية.

مع مرور الوقت، قد تُسرَّع مجموعة جديدة من القادة ذوي الرؤية الثاقبة على الجانبين عملية الاعتراف بما يجمعهما. ومن المؤكد أن جهات خارجية ستحتثهما على "إيجاد طريق للسلام". وسيساهم البعض بأفكار ومقترحات لتحقيق ذلك.

لكن خطوط الصدع الحرجة ستبقى قائمة، وأبرزها الفجوات بين التوقعات الدولية من إسرائيل وسلوكها، من جهة، والفجوات بين ما قد يتمكن الفلسطينيون من تحقيقه عملياً نحو إقامة الدولة، والمطالب والذكريات والأساطير المحورية للهوية الفلسطينية، من جهة أخرى. كما دُكر آنفاً، فإن هذه الفجوات قديمة وممتدة كقدم الصراع نفسه.

سيستغرق الأمر أجيالاً - حتى لو كان ممكناً أصلاً - لتحقيق استعداد مجتمعي لدى الإسرائيليين والفلسطينيين المتطرفين للتفكير في عواقب مساراتهم الحالية. وسيستغرق الأمر وقتاً طويلاً بالقدر نفسه لإيجاد العزم، داخل مجتمعاتهم، على تجاوز الكراهية وإحداث الإرادة السياسية والانضباط اللازمين لتحقيق تغيير دائم.

السياسة

في المستقبل المنظور، لن تلتزم إسرائيل بالسماح بقيام دولة فلسطينية. وستبقى تحتل غزة والضفة الغربية. وطالما استمر الاحتلال، فلن يكون هناك سلامٌ يُحفظ. إن الشرط الأساسي لحل الدولتين ببساطة غير موجود.

إن المنبحة في غزة وردود الفعل عليها لها آثار ومخاطر على معظم البلدان. تتأثر أستراليا، سواء كان ذلك في شكل زيادة في تكاليف المعاملات التجارية الدولية نتيجة لتحويل الشحن من البحر الأحمر؛ أو العواقب العالمية لفوز ترامب في الانتخابات عام 2024، والتي تعكس جزئياً على الأقل استياءً بين الناخبين الشباب والأمريكيين العرب الذين يتفاعلون مع استجابة بايدن غير الكافية تماماً للوضع؛ أو تصاعد الإسلاموفوبيا ومعاداة السامية التي تمزق نسيج المجتمعات متعددة الثقافات.

في السياق الأوسع، نحتاج أيضاً إلى إدراك أن كلاً من الأوضاع والقضايا الحالية في الشرق الأوسط الأكثر إثارة للقلق - غزة، والاحتلال، ولبنان، وهجمات الحوثيين على الشحن في البحر الأحمر، وإمكانية سعي إيران للحصول على أسلحة نووية، ودور إيران، والضغط على القوات الأمريكية في سوريا والعراق - من غير المرجح أن يتم حلها في المستقبل المنظور.

نتيجة لربع 7 أكتوبر وتداعياته، تواجه سوريا حالة من عدم الاستقرار السياسي المطول. لا تزال القيادة الإيرانية في حالة شلل استراتيجي؛ ولدى روسيا خيارات محدودة ونفوذ أقل. ومع ذلك، ورغم تراجع مكانة حزب الله كقوة استراتيجية لإيران، وحالة عدم اليقين التي

تحيط بسوريا عقب الإطاحة بنظام الأسد، فإن الوضع في الشرق الأوسط، في معظم جوانبه، سيبقى هو الوضع الطبيعي الجديد، ربما لعقود.

هذه مخاوف مهمة، لكنها ليست خاصة بأستراليا. ففي مواجهة احتمال استمرار دائرة العنف المتدهورة بين إسرائيل والفلسطينيين، يتعين على أستراليا معالجة عواقبها - بما يخدم مصالحنا، بما في ذلك في المجال متعدد الأطراف، ويخدم القيم التي نتمسك بها. وهنا تكمن الأهمية البناءة التي تُمثل السبيل الوحيد للمضي قدماً.

تتمحور مصالح السياسة الخارجية الأسترالية، في الوضع الراهن والمستقبلي، بشكل أساسي حول إيجاد حلول للمشاكل الإنسانية الجارفة، وإعادة تأكيد دور القانون الدولي في تهدئة التفاعلات بين الأطراف المتنازعة، سواءً كانت دولاً أو غير دول.

ينبغي لأستراليا أن تواصل الانضمام إلى الدعوات لوقف إطلاق نار مستدام في غزة. فالمبررات الأخلاقية والسياسية لذلك قوية للغاية. وتماشياً مع قيمنا، ينبغي أن نساهم بشكل كبير في الإغاثة (وخاصةً من خلال الأونروا)؛ وأن نؤكد دعمنا لاحترام القانون الدولي (لأن ذلك يخدم مصالحنا في نظام دولي قائم على القواعد).

الأونروا

تُدرج الأونروا في هذه التوصيات لأن إسرائيل من غير المرجح أن تتحمل المسؤولية المباشرة، بصفقتها القوة المحتلة، عن توزيع المساعدات وإعادة الإعمار بعد انحسار الصراع في غزة. ويبقى من مصلحة إسرائيل تدويل برامج المساعدات وإعادة الإعمار التي ستعتمد عليها أي تسوية. سيتطلب الأمر ظهور شكل من أشكال الإدارة المدنية والإشراف الدولي لتقديم برامج المساعدات بطريقة منهجية وخاضعة للمساءلة، ولا يمكن لأي منظمة أو حكومة في المناطق الخمس التي تعمل فيها (غزة، الضفة الغربية، الأردن، سوريا، ولبنان) أن تُضاهي الأونروا في تقديم خدمات التعليم والصحة والإغاثة في بيئات سياسية معقدة. تتمتع الأونروا بخبرة واسعة وعمق تنظيمي وسجل حافل في كل من هذه المجالات.

العلاقة بين الأونروا وإسرائيل واللاجئين الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية وحماس والحكومات المضيفة وكبار مانحيها (وخاصة الولايات المتحدة) متعددة الجوانب. في معظمها، تتسم بالإيجابية. إلا أنها تُعتبر إشكالية في بعض المناطق، وخاصة بين الأصوات الحزبية المدافعة عن إسرائيل.

بالإضافة إلى توفيرها التعليم الابتدائي وخدمات أخرى لم تكن لتتوفر لعائلاتهم لولا ذلك، فإن وجود الأونروا بحد ذاته يرمز لللاجئين الفلسطينيين إلى حقهم في التعويض، من قبل المجتمع الدولي، عن خسارتهم ونفيهم مما يُعرف الآن بإسرائيل. ويرى السياسيون الإسرائيليون اليمينيون وأتباعهم في الخارج أن ذلك يُشكل تهديداً لهم.

بالنسبة للمانحين، بما في ذلك الولايات المتحدة وأستراليا، فقد لبي الدعم المالي للفلسطينيين من خلال الأونروا احتياجات إنسانية واضحة على الرغم من تقلبات التعاملات بين إسرائيل والفلسطينيين. وتُعدّ المهارات السياسية التي أظهرتها الوكالة على المستويين القيادي والتنفيذي جديرة بالملاحظة. وكان مناصرتها للإغاثة الإنسانية خلال الكارثة الحالية مثيّرًا للإعجاب. إن سجل الأونروا في المساءلة المالية عن إنفاق مساعدات المشاريع من الجهات المانحة ليس مثاليًا، ولكنه يتناقض بشكل واضح مع المساعدات الثنائية التي تقدمها العديد من الجهات المانحة الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

على مستوى المقر الرئيسي، تواجه الوكالة ادعاءات من إسرائيل وأصوات في السياسة الأمريكية تزعم، وإن كانت مستبعدة، أن الأونروا تُمثل عائقًا أمام تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ورغم خطاب الإبادة الجماعية الذي يتبناه بعض السياسيين الإسرائيليين تجاه الفلسطينيين، والنتائج المخالفة التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي وجهات أخرى درست هذه الادعاءات، لا تزال تُطرح مزاعم بأن الكتب المدرسية المستخدمة في فصول الأونروا تُعرض على الكراهية. إن التجارب اليومية التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي، والنقد اللاذع الموجه للأمم المتحدة والأونروا، ناهيك عن المعاناة التي تُلحق بغزة حاليًا، ينبغي أن تُلقى بظلالها على هذه الادعاءات.

لا مفر من أن يتعرض موظفو الأونروا، وخاصةً عند صرف الموارد، لضغوطٍ لاستيعاب مطالب غير مناسبة من الحكومات المضيفة والجهات المحلية الأخرى. وتشمل هذه الضغوط ضغوطًا من الأجهزة العسكرية والأمنية التي يجب تنسيق عمليات الأونروا الميدانية معها. وستكون هناك حالاتٌ قد تفرض فيها حماس أو جهاتٌ أخرى إرادتها على موظفي الوكالة. ومن غير الواقعي توقع خلاف ذلك، أو ألا يكون من بين موظفيها الفلسطينيين البالغ عددهم 30 ألفًا، و13 ألفًا من موظفي الوكالة في غزة، أيّ منهم متعاطفٌ مع حماس أو مؤيدٌ سرّي لها.

فصلت الأونروا 12 موظفًا يُزعم تورطهم في الهجوم الإرهابي الذي وقع في 7 أكتوبر، مشيرةً إلى احتمال توجيه تهمة جنائية إليهم. كما أعلنت عن إجراء تحقيقٍ مستقلٍ في مزاعم استخدام حماس لمرافق الأونروا، وهو أمرٌ لطالما نفت الوكالة تورطه. في حين أعادت أستراليا وجهات مانحة أخرى مساهماتها المالية للأونروا بعد تعليقها على خلفية اتهامات إسرائيلية للأونروا بالتورط في هجمات 7 أكتوبر 2023، لم تفعل الولايات المتحدة ذلك بعد. لكن تبقى الحقيقة أن المساعدات الإنسانية لغزة لا يمكن أن تستمر بدون الأونروا⁸.

من المؤسف أن إسرائيل، التي أنشأتها الأمم المتحدة ردًا على معاناة الشعب اليهودي خلال المحرقة، لا تستطيع أن تُقدم نفس التعاطف لشعب فلسطين من خلال الأونروا، وهي أيضًا

⁸ - 7 Jared Szuba, AI Monitor Security Briefing, 26 January 2024, citing US aid coordinator David Satterfield.
<https://mail.google.com/mail/u/0/#inbox/FMfcgzGwJvgbPMKRFHqVBZXzSDWDrTDx>
 accessed 27 January 2024.

من صنع الأمم المتحدة، والتي يعتمدون عليها بشدة. حتى لو ثبتت صحة الادعاءات ضد أفراد من موظفي الأونروا، فإن الأدلة المنشورة حتى الآن لا تُثبت تورط الوكالة نفسها أو مسؤوليتها عن أفعالهم⁹. ستظل هذه الحالات استثنائية وليست منهجية، طالما ظل المعلمون والعاملون الصحيون وغيرهم من الموظفين، وقيادة الأونروا، شجعانًا في إصرارهم على احترام حقوق وصلاحيات الأمم المتحدة. لطالما كان هذا هو الحال، وبأغلبية ساحقة.

حل الدولتين

يُعدّ حل الدولتين، مرة أخرى، فكرة سابقة لعصرها. لكن وزراء الحكومة الأسترالية ليس لديهم خيار سوى التعبير عن دعمهم لهذا المفهوم، وهو دعم يجب أن يكون مشروطًا للغاية ودقيقًا. يُشار إليه أحيانًا، بشيء من الحقيقة وقليل من الفكاهة السوداء، باسم "الحل الزائل"، وهو خطابٌ مفعّم بالأمل ولكنه أجوف. ومع ذلك، ستظل الدعوة إلى حل الدولتين، بالنسبة لجميع الأطراف، اللغة السياسية الأقل مقاومة. وكما دُكر سابقًا، لا يمكن بناء السلام في فراغ سياسي داخلي، مهما رغب الآخرون في أن يُدرك الأطراف الفاعلة أن من المصلحة الموضوعية لكلا الجانبين إعادة الانخراط لتحقيق هذه الغاية.

بغض النظر عن الخطاب، ينبغي أن يكون الشاغل السياسي الرئيسي لأستراليا هو تجنب الوقوع في فخ نموذج الدولتين في ظل انعدام إمكانية التوصل إلى مثل هذا الحل حاليًا. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لأستراليا تجنب الانجرار إلى التزامات بالمساهمة في ترتيبات حفظ سلام مؤقتة، بزعم دعم بناء حل الدولتين، في وقتٍ لن يكون فيه سلامٌ يُحفظ في المستقبل المنظور.

لدى الآخرين، وخاصة الأوروبيين، والولايات المتحدة، مصالح مباشرة جوهرية على المحك في احتواء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإدارته، وربما حلّها، أكثر مما لدينا.

محكمة العدل الدولية

إنّ الردّ الأسترالي على إحالة مزاعم الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية - والتزام الدول، بما فيها أستراليا، الموقعة على اتفاقية الإبادة الجماعية، باحترام نتائج المحكمة وتنفيذها - ليس سوى مثال واحد، ولكنه مثال مهم، حيث ستُختبر قيمنا نتيجةً للصراع الحالي.

⁹ - New York Times, 'Details Emerge on U.N. Workers Accused of Aiding Hamas Raid' 29 January 2024. https://www.nytimes.com/2024/01/28/world/middleeast/gaza-unrwa-hamas-israel.html?campaign_id=190&emc=edit_ufn_20240129&instance_id=113796&nl=from-the-times®i_id=46450018&segment_id=156743&te=1&user_id=80ded67a8cf62f16579f6b8884b7efc2

حتى الآن، اقتصرت تعليقات أستراليا على الإشارة إلى أن قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة للأطراف. ولكن إذا رضينا برفض إسرائيل تلبية المتطلبات التي حددتها محكمة العدل الدولية - وهي خطوة رجعية ذات نتائج مؤسفة - فإن مصداقية أستراليا في مجال الدعوة السياسية وصورتها الدولية كمساهم إيجابي وبناء في المنظمات متعددة الأطراف ستكون في خطر.

كما أن استجابتنا السياسية للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية ستؤثر على تصورات مصداقيتنا خارج نطاق القانون الدولي.

لأستراليا سجلٌ مرموق في دعم وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المرتبطة بها في مجالات مثل حقوق الإنسان، والمرأة، والبيئة، والحد من التسلح، والأمن الغذائي، وغيرها من المجالات التي عكست فيها مواقفنا مصالحنا وقيمنا. ولكن في حين أن قدرتنا على تشكيل الأجندات والنقاشات كبيرة، إلا أن هذه القدرة قد تضعف على حساب مصالحنا بسبب مزاعم الازدواج، إذا ما تبين أننا نختار عدم ممارسة مسؤولياتنا.

على وجه الخصوص، سيتعين على ترشيحات أستراليا في الهيئات الدولية أن تأخذ في الاعتبار ردود الفعل على التطورات ومواقفنا السياسية تجاه غزة، وخاصةً في السياقات الأفريقية والأممية والكونولث. سيتم التدقيق في سجلنا بشأن غزة، وفي قضية محكمة العدل الدولية التي تقودها جنوب أفريقيا، وفي المنافسات المتقاربة، سنكافح لتحقيق النجاح دون دعم أفريقي وعربي وإقليمي.

القيم والمصالح وعلاقات التحالف

إلى جانب تلبية هذه المخاوف الملموسة، فإن لغزة عواقبها على مصالحنا، وتطرح تساؤلات حول قيمنا التي نتمسك بها، والتي لا يمكننا تجاهلها. ينبغي على أستراليا أن تسعى لإيجاد توازن بين مصالحنا في دعم المبادرات الدبلوماسية وغيرها من الأنشطة البناءة لشركائنا الأوروبيين والأمريكيين الشماليين، من جهة؛ ومصالحنا الأقل وضوحًا، ولكنها جوهرية أيضًا، في إبراز القيم المهمة لأستراليا المتغيرة والمتنوعة عرقياً بثقة وثبات.

في أفضل حالاتنا، تفخر أستراليا بهويتنا متعددة الثقافات. وفي أفضل حالاتنا، نعزز الاحترام والتسامح تجاه الاختلافات الدينية والسياسية والإثنية. لكن مصالحنا، بما في ذلك تماسكنا الداخلي، ليست بمنأى عن الغضب العالمي إزاء غزة، على المستويين الحكومي والشعبي، ومثانة التزامنا بهذه القيم موضع تساؤل، وهو أمر مبرر.

من المفهوم أن دعم الهوية اليهودية لإسرائيل مهم لكثير من الأستراليين؛ لكن الهوية والسيادة ليسا بالضرورة الشيء نفسه. لقد حافظ الفلسطينيون والأكراد والدروز والموارنة، وغيرهم، على هويتهم دون أن يتمتعوا بالسيادة. ومن الواضح أنه إذا أُريد للإسرائيليين

والفلسطينيين أن يتمتعوا بحقهم في عيش حياة مزدهرة وكرامة بسلام، فلا بد من تقاسم السيادة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.

من المهم أيضاً لأستراليا أن يتمتع كل من الإسرائيليين والفلسطينيين بالسلامة والأمن بما يتماشى مع احترامنا للقانون الدولي.

في وقتٍ نتمنى فيه أن يحترم الجيل الناشئ من النشطاء العرب، والجيل الأصغر من الأستراليين، القيم الليبرالية التي نعتقد أنها تُرسخ الأمن بين الدول وداخلها، لم يكن للخطاب الغربي حول حقوق الإنسان صدئاً يُذكر. لقد تقوّضت قوة "النظام الدولي القائم على القواعد" بسبب تناقض ونفاق الدول نفسها التي تدّعي تقديره فوق كل اعتبار.

إنّ الدفاع المُستمر عن القيم، بما فيها القانون الدولي، التي بُني عليها النظام العالمي في القرن الماضي بدعمٍ فعّال من أستراليا، يعكس في نهاية المطاف حكماً استراتيجياً سليماً من جانبنا.

لكنه يُشكّل تحدياتٍ حقيقية - سياسية وأخلاقية واستراتيجية - لصانعي السياسات.

إنّ اعتماد أستراليا الأمني على الولايات المتحدة ودعمها المُعتاد لمبادرات السياسة الخارجية الأمريكية يُعرّضها بشكلٍ كبيرٍ لعواقب غير متوقعة لرئاسة ترامب الثانية. علاوة على ذلك، فإن المحاولات الأمريكية الحثيثة لحماية إسرائيل من عواقب أفعالها، وموقف إدارة ترامب تجاه الأمم المتحدة وأركان النظام المتعدد الأطراف عموماً، يُهددان بمزيد من الضرر لمصادقية واحترام المؤسسات التي تُقدّر دورها، سواءً من حيث المبدأ كمواطنين دوليين أو عملياً.

قد نشعر باليأس من سياساتها ونختلف أحياناً مع سياساتها. ولكن بغض النظر عن قضايا الدفاع والأمن الثنائية، ستظل الولايات المتحدة أيضاً مهمة لأستراليا باعتبارها مرجعها السياسي المهيمن (وأحياناً الوحيد) في النظام المتعدد الأطراف. إنها مساهم لا غنى عنه في تمويل وكالات الأمم المتحدة. عندما تختار الولايات المتحدة الانسحاب، وهو ما فعلته من وقت لآخر بسبب استياء الرؤساء والكونغرس من انتقاد إسرائيل، فإن قيمة تلك المؤسسات لمصالحنا تتضاءل.

ستكون هناك أوقات نختار فيها الوقوف إلى جانب واشنطن في قضايا رئيسية بدلاً من رؤيتها تبتعد عن ساحات نفوذنا الأقوى، أو التي نحرص فيها على مصالحنا المهمة. النظام متعدد الأطراف قوي بما يكفي لاستيعاب مثل هذه الضغوط العرضية. لكن ما يحدث في غزة يجعل خيارات دعم الولايات المتحدة أكثر تكلفة على سمعتنا التي اكتسبناها بجهد كبير في التوازن والموضوعية، وأكثر صعوبة في تبريرها عندما تكون مصالحنا الملموسة على المحك.

كما تنتظر كانبيرا خيارات محرّجة في إدارة علاقاتها الإقليمية، خاصة إذا استمرت دول المحيط الهادئ في تقديم دعم قوي لإسرائيل وسط مذبحه غزة، بينما لا تزال الدول الإسلامية الإقليمية، ولا سيما بروناي وماليزيا واندونيسيا، تنتقد أداء إسرائيل.

لذا، مع استمرار الصراع، ينبغي على أستراليا أن تسعى جاهدة للحفاظ على الاتساق بين القيم الديمقراطية التي نتمسك بها في الداخل باعتبارها جوهرية لهويتنا وتلك التي نسعى للدفاع عنها في الخارج. في نهاية المطاف، فإن جهود الدفاع عن قيمنا جوهرية ليس فقط لهويتنا، بل أيضًا للدفاع عن مصالحنا.

تعدّ غزة تذكيرًا في الوقت المناسب بضرورة تعزيز الموارد التي تُوظّفها في دبلوماسيتنا، لا سيما في الساحة متعددة الأطراف، في سعينا إلى تعزيز مكانتنا في تلك الأوساط، والعمل على توسيع نطاق الإجماع الدولي حول احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون الدولي، من خلال مناصرة حازمة ومدرّسة لنهج دولي بناء.

يُشكّل الشرق الأوسط قضايا عميقة لإنسانيتنا المشتركة، لكن العواقب الأوسع نطاقًا على مصالح أستراليا الناجمة عن صدماته التي لم تُحلّ تعني أنه سيظل منطقة نتجاهلها على مسؤوليتنا ومسؤوليتهم.

إلى أين؟

لعلّ ما يحتاجه الشرق الأوسط أكثر من أي شيء آخر - وإن كان من المستبعد جدًّا أن يحصل عليه - هو حلٌّ فوق دوليٍّ لمشاكله بين الدول. ولتحقيق هذه الغاية، يحتاج الشرق الأوسط بشدة إلى قادة ذوي خيالٍ وحسن نيةٍ لقيادة الناس بعيدًا عن العدوان المسلح نحو دبلوماسيةٍ فاعلةٍ ومستدامة. ستحتاج إسرائيل إلى بناء الثقة في منطقةٍ لطالما كانت الثقة فيها نتيجةً لتفويضٍ فعّالٍ من قوةٍ مركزيةٍ قوية.

لكن إذا استطاع مناخيم بيغن وأنور السادات تحقيق تقاربٍ بين إسرائيل ومصر، ووافق إسحاق رابين وياسر عرفات على اتفاقيات أوسلو، فهناك سابقةٌ جزئيةٌ على الأقلٍ لزعيمٍ إسرائيليٍّ وزعيمٍ عربيٍّ أو فلسطينيٍّ لاستخدام الدبلوماسية بدلًا من الغارات الجوية. لو ساد المنطق، لوجدت إسرائيل وإيران والمملكة العربية السعودية أن الاستثمار أقلّ تكلفةً بكثيرٍ من الحرب.

في حين لا ينبغي لأحد التقليل من صعوبة بناء سلام بين خصوم متعارضين أيديولوجيًا كما هو الحال في الشرق الأوسط حاليًا، فما هو الخيار المتاح سوى التدمير المتبادل وخطر استخدام الأسلحة النووية؟ وفي هذا، للمجتمع الدولي مصلحةٌ لا تقل عن مصلحة المتحاربين أنفسهم.

كيف تتجاوز دول الشرق الأوسط حل الدولتين غير المعقول لتحقيق سلام دائم؟ كيف تقطع عقدة غورديان؟ وكما حل الإسكندر الأكبر المشكلة، ليس بفك العقدة بل بقطعها، كذلك

يحتاج المجتمع الدولي إلى التفكير في كيفية توصل الأطراف المعنية إلى حل جريء وجذري في آن واحد. عليه أن يحدد ويدافع عن مناهج مصممة "لتجاوز" هذه العقبة بدلاً من البقاء عالقاً في مستنقع العجز الفلسطيني والتعنت الإسرائيلي. لذا، عليه أن يشرع في بناء بيئة مواتية للدبلوماسية المستدامة والمفاوضات المضنية التي لا غنى عنها دائماً في إيجاد وتقديم حلول مبتكرة للسياسة الخارجية.

تجربة أوروبا

تاريخياً، قدّمت الدبلوماسية المستدامة أمثلةً قويةً على كفاءة الحكم في بناء عالم أفضل. وقد جمع صلح وستفاليا عام 1648، الذي أنهى كارثة حرب الثلاثين عاماً التي شهدت تهجير أكثر من ثلاثين بالمائة من سكان أوروبا، الأطراف المتحاربة في إعادة تنظيم جذرية لأسلوب أوروبا في إدارة الأعمال.

كانت حرب الثلاثين عاماً صراعاً أوروبياً شاملاً، امتد من إسبانيا إلى روسيا. وقد انطوى على تداخلات معقدة بين الدين والسياسة، حيث شقّت عواقب الإصلاح البروتستانتي طريقها عبر الهياكل الدينية والاجتماعية والسياسية لأوروبا. كان صراعاً بالغ التعقيد، ومدمراً بشكل كارثي. وبينما تم احتواء ادعاءات آل هابسبورغ بالهيمنة على أوروبا أخيراً، شكّل مبدأ "توازن القوى" أساساً لإعادة تشكيل جذرية للسياسة الأوروبية. لعل ألمانيا، التي تكبدت أكبر خسائر سكانية وأضراراً اقتصادية خلال حرب الثلاثين عاماً، هي التي استفادت أكثر من غيرها من صلح وستفاليا، إذ حقق انسجاماً نسبياً بين الكاثوليكية والبروتستانتية، وسمح للكيانات السياسية المستقلة المختلفة التي نشأت بتوليد الازدهار الذي أدى في النهاية إلى توحيد ألمانيا في عهد بسمارك بعد قرنين من الزمان.

باختصار، كان صلح وستفاليا حلاً رائعاً لمشكلة عويصة أدت في النهاية إلى ظهور أوروبا التي نعرفها اليوم، على الرغم من المحن العديدة التي رافقتها.

مع أن أوروبا كما نعرفها الآن ربما بدأت بصلح وستفاليا، إلا أنها لم تنته عند هذا الحد. فقد عانت من صراعات عديدة محلية وإقليمية، وثورات، وانهيارات سلالات الأسر الملكية، وأنظمة جاءت وذهبت. وشهد القرن العشرون تحديداً كارثتين غيرتا وجه أوروبا مجدداً. ولكن، مرة أخرى، وجدت القوى الأوروبية (بمساعدة أمريكا كقوة عالمية صاعدة) حلولاً مبتكرة.

إن إنشاء الأمم المتحدة عام 1945، والذي لعبت فيه أستراليا دوراً كبيراً، قد بعث أملاً جديداً من أنقاض الحرب العالمية الثانية. صحيح أنه بعد ثمانين عاماً، لا تزال الأمم المتحدة بحاجة إلى تجديد، كما أن حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بحاجة إلى إعادة نظر، كما أشارت وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ في

تصريحاتها الأخيرة¹⁰. إلا أنه لا يزال موردًا متاحًا يُعطي سلطةً للمفاوضات متعددة الأطراف - وهي الشكل الأكثر تطلبًا للدبلوماسية. كما أن وضع اللمسات الأخيرة على ميثاق الأمم المتحدة وتأسيسها مهدا الطريق لاستمرار التحول السياسي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. للموت والدمار طريقتهما الخاصة في تركيز الذهن. فشعار "الن يتكرر أبدًا" عام 1919 لم يدم سوى عشرين عامًا. وقد أُنعت الوفيات الهائلة والدمار الهائل الذي خلّفته الحرب العالمية الثانية الأوروبيين مجددًا بإيجاد سبل دائمة للحد من خطر الصراع بين فرنسا وألمانيا، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

وَقَر حلف شمال الأطلسي، الذي تأسس عام 1949 بقيادة أمريكية لردع العدوان السوفيتي، أحد هذه السبل. وسرعان ما تبعه مجلس أوروبا، وهو كيانٌ أنشأه أوروبيون تحت إدارة أوروبية. وكانت فرنسا وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا الأعضاء المؤسسين لرابطة تضم الآن ستة وأربعين عضوًا، وكانت تضم أيضًا الاتحاد الروسي حتى عام 2022. وبمبادرة فرنسية، تأسس الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب عام 1951 لدمج صناعات الفحم والصلب الأوروبية.

هذا بدوره أدى إلى تشكيل الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) المكونة من ستة أعضاء، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (EURATOM)، والتي تأسست قانونًا بموجب معاهدات روما عام 1957. وفي عام 1958، استُبدل الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب بالجمعية البرلمانية الأوروبية، سلف البرلمان الأوروبي الذي تأسس عام 1962، والذي تألف في البداية من فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية (تذكر أن ألمانيا كانت لا تزال مقسمة) وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ. والباقي، كما نقول، هو تاريخ. اختارت بريطانيا أن تكون دخيلة، ثم جزئية (رفضت الانضمام إلى معاهدة ماستريخت التي شكلت الاتحاد النقدي الأوروبي عام 1991 وعملة أوروبية مشتركة عام 2002)، ثم دخيلة مجددًا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

بالطبع، فإن تجربة أوروبا وتاريخها أوروبيان بامتياز. ومع ذلك، فهو مُفيد، ويوضح ما يمكن فعله من أجل السلام والازدهار والاستقرار. وقد استطاعت، في مراحل مُختلفة، التعايش مع عضوية ثلاث دول نووية.

إن إنشاء المجموعة الأوروبية عام 1957 والاتحاد الأوروبي عام 1993، ببرلمانها الخاص لتحويل الاتفاقيات إلى تشريعات مُلزِمة، يُظهر ما يُمكن للدول غير المُتوافقة بطبيعتها فعله عندما يُصبح الأمن البشري وأمن المواطنين المؤشر الرئيسي لأداء الأمن القومي. إنه يُمثل تحول فن الحكم إلى فن فوق حكومي. ورغم أن ألمانيا تتحمل الجزء الأكبر من الفاتورة، فمن الواضح أنها تجد هذه المساهمة أكثر جاذبية إلى حد كبير من

¹⁰ - See Penny Wong, "National Statement to the United Nations General assembly", 28 September 2024 <https://www.foreignminister.gov.au/minister/penny-wong/speech/national-statement-united-nations-general-assembly-0>

هدمها المتكرر وإعادة إعمارها في نهاية المطاف، وهو المصير المزدوج الذي واجهته في القرن العشرين.

تجربة جنوب شرق آسيا

بشكلٍ خاص، أنهى تأسيس رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) عام 1967 فترةً من التوتر والمواجهة بين الدول الخمس الرئيسية المتجاورة في جنوب شرق آسيا. فقد خرجت كلٌّ منها من تجارب مختلفة مع الاحتلال الاستعماري من قبل إسبانيا وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة، ومع توسعها لاحقًا إلى عشر دول، انضمت إليها فرنسا. كما عانت هذه الدول من الاحتلال الياباني بدرجاتٍ متفاوتة من الوحشية. ومع اختلاف مساراتها نحو الاستقلال وتجاربها الأمنية الداخلية - ناهيك عن اختلافاتها العرقية والإثنية الداخلية - لم يكن ظهورها كدول مستقلة مُبشرًا بالخير. ومع ذلك، رأت مجموعةً من القادة المغامرين الفوائد المُحتملة لرابطةٍ عابرةٍ للثقافات.

على الرغم من أن بعض المُعلقين "الواقعيين" المُتعالين اعتبروها مجرد منبرٍ للحديث، فقد نجحت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة لأكثر من نصف قرن، واستثمرت في مستوياتٍ من الرخاء لم تكن مُتصورة عند تأسيسها. شجع توسع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) اللاحق لتصبح رابطة إقليمية تضم عشرة أعضاء على الحوار والدبلوماسية المستدامة التي تهدف إلى تجنب النزاعات وحلها وتحقيق الرخاء الاقتصادي المشترك. وقد تمكن كل عضو من بناء علاقات معقدة ومتوازنة عمومًا مع الصين وأمريكا، مستفيدًا في الوقت نفسه من النمو الاقتصادي الهائل للصين.

بالطبع، تختلف تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) اختلافًا كبيرًا عن تجربة أوروبا. ومع ذلك، وكما هو الحال مع أوروبا، فإنها تقدم نموذجًا مفيدًا لإدارة العوائق الثقافية والدينية والعرقية التي تعترض الانسجام الإقليمي. من الناحية الثقافية، تميل دول آسيان إلى تقبل الاختلاف أكثر من العديد من الدول الأخرى عمومًا. لذا، قد يكون ميلها إلى الاعتماد بشكل أقل على الترتيبات المؤسسية الرسمية المدعومة باتفاقيات رسمية أقل فعالية من الترتيبات الأكثر تنظيمًا. لكنها على الأقل تُظهر أن الدول ذات الثقافات البوذية والمسيحية والكونفوشيوسية والإسلامية يمكنها التعاون بفعالية بما يخدم المصالح الوطنية والعابرة للحدود الوطنية.

رابطة دول الشرق الأوسط؟

في حين خرجت معظم القيادات العربية والإيرانية سالمةً، بل وأكثر قمعًا، من الثورات العربية، فإن الطابع الاجتماعي والاقتصادي والفكري للمنطقة نفسها في تغير مستمر. فبينما يحاول جيلٌ شابٌ متعلمٌ جيدًا ومتصلٌ تعريف معنى أن تكون عربيًا و"حدثيًا" في أن

واحد، تواجه حتى المملكة العربية السعودية، وسوريا الآن، تساؤلاتٍ حول العلاقة اللائقة بين الدولة والمجتمع بطرقٍ لم تكن مُتصورةً قبل عقدين من الزمن.

علاوةً على ذلك، يُمكن القول إن هناك صلةً بين الديناميكيات الداخلية للدول، ونهجها في التعامل مع بعضها البعض، مما يُشير إلى إمكانية بروز بيئة إقليمية أكثر استقراراً، مع تجلّي آراء ومخاوف الشباب العرب والإيرانيين والإسرائيليين في بيئاتهم السياسية. وبناءً على ذلك، نقترح أنه قد يكون من المناسب النظر في سبل حشد الدعم لإنشاء منتدى فوق وطني، يشمل الشرق الأوسط بأكمله، على غرار العمليات التي أدت في نهاية المطاف إلى تشكيل الاتحاد الأوروبي، حيث صُممت الدبلوماسية والتفاوض والتوافق المتبادل لمنع تكرار الدمار المتبادل.

مع الإقرار بأنه، خلافاً للظروف التاريخية التي ساهمت بقوة في ظهور منظمة التعاون الأمني في أوروبا (OSCE) وفي نهاية المطاف الاتحاد الأوروبي، وتشكيل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، لا يوجد أي تحدٍّ خارجي مباشر لأمن المنطقة. تتسم العلاقات بين إيران والدول العربية بالحذر، إن لم تكن عدائية علنية، ولكن هذا وضع مألوف، بل شبه مألوف، لجميع المعنيين. لا تشعر دول المنطقة بأي تهديد من روسيا أو الصين.

الجديد هو شعور متنامٍ داخل المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربية الأخرى، على المستويين الحكومي والشعبي، بأن مستقبلها الآن في أيديها. العلاقات مع واشنطن مهمة ومُقدّرة في العواصم العربية، بالطبع، ولكن من المفهوم أنه في ظل رئاسة ترامب، ستكون المظلة الأمنية الأمريكية، في أحسن الأحوال، معاملاتية، وربما انتقالية.

على المستوى الشعبي، يسود شعورٌ حادٌ بالعداء تجاه الولايات المتحدة بسبب دعمها لتدمير إسرائيل لغزة. وإذا استؤنفت الحرب على غزة، فسيكون هناك ضغطٌ على القيادات لإعادة النظر في مدى ملاءمة العلاقة القائمة مع الولايات المتحدة للغرض، سياسياً واستراتيجياً.

في إيران، قد يجد جيلٌ أصغر سناً، محببٌ من الإخفاقات الواضحة للقيادة الحالية في الداخل وفي المنطقة، سبباً لتعديل، أو ربما حتى التحرر من، القيود الفكرية والسياسية للنظام الديني. إن علاقات إيران بروسيا تنبع من ضرورة استراتيجية، لا أكثر. ولا توجد عقبة كأداء تحول دون توصل إيران إلى تفاهات استراتيجية مع المملكة العربية السعودية، على الرغم من الشكوك وعدم اليقين لدى كل جانب، بما في ذلك بشأن مدى قدرة النفوذ الإيراني على تشكيل سلوك الحوثيين وغيرهم من الجهات الفاعلة الخبيثة.

إن التحدي الأكبر لبناء هيكل أمني إقليمي جديد يتمثل في إشراك إسرائيل في عملية تشاورية شاملة كهذه. إلا أن الهيمنة العسكرية الإسرائيلية المُعلنة حديثاً تُمثل فرصة سانحة لاستكشاف أفكار لإعادة صياغة التعاملات داخل المنطقة دون مواجهة الحجة المضادة الزائفة القائلة بأن أي تسوية من جانب إسرائيل ستُشير إلى ضعفها.

ربما تُشجع الرعاية العربية لدعوة إيران للمشاركة في عملية تشاورية مع إسرائيل الإسرائيليين على رؤية مستقبل بديل أكثر جاذبية من العداء الدائم للعالم العربي. كما أنها ستكون اختبارًا مثيرًا للاهتمام لمدى استعداد إيران لاحترام ودعم عزم العرب على تجاوز الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي لإيجاد حلول إقليمية للمخاوف الأمنية. وحتى لو ظلّ طابع العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل على حاله، فمن المرجح أن تُرحّب طهران بتقليص الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي إذا كان ذلك جزءًا من استقرار التعاملات بين اللاعبين الإقليميين الرئيسيين.

تتمثل التحديات الأكبر في إيجاد وسيلة تُمكن من معالجة الصراع الدائر بين إسرائيل والفلسطينيين في مثل هذا المنتدى؛ وكيفية التعامل مع المقاومة السياسية داخل إسرائيل لأي خطوات قد تبدو وكأنها تمنع اتخاذ إجراءات، سواءً منفردةً أو بالتعاون مع واشنطن، لمنع إيران من امتلاك القدرة النووية.

انطلاقًا من بداية متواضعة ذات طابع تشاوري - على الرغم من صعوبة تحقيق ذلك بالنظر إلى القضايا السياسية والأيدولوجية وغيرها من القضايا ذات الصلة - ولكن مع دعم وتشجيع أمريكي قوي ومستمر لمثل هذه المشاركة من إدارة أمريكية مستقبلية - قد تنشأ، بمرور الوقت، بيئة أكثر ملاءمة للتوصل إلى تسوية بين الطرفين. بالطبع، قد يتبين أن هذا ليس هو الحال. ولكن حتى لو فشلت في ذلك، فسيكون من الصعب القول إن العالم كان في وضع أسوأ لمحاولته.